

مدة الإصدار 5 سنوات وشهد إقبالا كبيرا

«بيتك - تركيا» يصدر صكوكه الثالثة بـ 500 مليون دولار



إفق ايوان



عماد المنيع

المستثمرون ثقتهم الكبيرة بـ «بيتك - تركيا»، حيث فتح إصدار الصكوك متوسطة وطويلة الأجل شهية المستثمرين، مشيراً إلى أنه تم تعيين شركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية «بيتك الاستثمارية» المملوكة 100٪ لـ «بيتك» كمنسق عالمي.

وقال إن السوق المصري للبنوك المشاركة (الإسلامية) في تركيا ساهم في نجاح إصدار الصكوك الدولية في تركيا، مشيراً إلى أن أهمية الصكوك تكمن في إيجاد حلول وأدوات تمويل متوسطة وطويلة الأجل في قطاع البنوك المشاركة في تركيا، لافتاً إلى أن الإصدار يتمشى مع أهداف «بيتك» في النمو وإيجاد سبل لتمويل الشركات الكبيرة والمشاريع الكبرى في تركيا.

من جانبه، قال عضو مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في شركة «بيتك» الاستثمارية، عماد يوسف المنيع، إن الصكوك منتج مهم تستطيع المساهمة في

تسليم طلبات من أكثر من 170 حساباً، وهو مؤشر واضح على سمعة «بيتك - تركيا» العالية ومركزه المالي القوي، وتنوع قاعدة المستثمرين لديه، فقد تم إغلاق دفتر تسلم الطلبات بتخصيص 45٪ للمستثمرين من الشرق الأوسط، و20٪ للمملكة المتحدة، و17٪ لآسيا، و12٪ لسويسرا، و5٪ لأوروبا، و1٪ لحسابات دولية أخرى.

وأضاف أنه وبناء على خبرات تراكمية وسمعة طيبة في سوق الصكوك، وكما هو الحال في الإصدارات السابقة، فقد جدد

تسليم طلبات من أكثر من 170 حساباً، وهو مؤشر واضح على سمعة «بيتك - تركيا» العالية ومركزه المالي القوي، وتنوع قاعدة المستثمرين لديه، فقد تم إغلاق دفتر تسلم الطلبات بتخصيص 45٪ للمستثمرين من الشرق الأوسط، و20٪ للمملكة المتحدة، و17٪ لآسيا، و12٪ لسويسرا، و5٪ لأوروبا، و1٪ لحسابات دولية أخرى.

وأضاف أنه وبناء على خبرات تراكمية وسمعة طيبة في سوق الصكوك، وكما هو الحال في الإصدارات السابقة، فقد جدد

تقرير «الشان»

لماذا لا يترك باب التمديد أو التجديد لمشاريع الـ B.O.T مفتوحاً على مصراعيه؟

إن المطلوب هو التشدد في منح وتمديد عقود الـ B.O.T، ولكن ليس من ناحية تسعير إيجار المتر المربع، وإنما ربط كل شيء بالمنتج من هذه المشروعات ومدى ارتباطه بأهداف التنمية، والأهم عدد فرص العمل الحقيقية المواطنة التي يخلقها.

فبعد مستوى متدني من فرص العمل، يكون الإيجار عند أقصاه، ولا أمل حقيقي في التجديد أو التمديد إن فشلت المطور في خلق ما يكفي من تلك الفرص.

ولا بأس من أن يكون الإيجار صفراً وباب التمديد أو التجديد مفتوحاً على مصراعيه إن حقق المشروع فرص عمل حقيقية أعلى من المقدر في التوقعات، فالأصل هو دعم شفاء الاقتصاد وخفض العبء على الموازنة العامة ودعم شركات رابحة حتى يتولد في البلد حاضنة لواء ضريبي يحقق إيرادات دائماً للموازنة العامة، أي أن الهدف الاقتصادي والجانب المالي جزء منه وليس أهم مكوناته، وذلك إن تحقق ما لم تكن هناك إدارة تملك رؤية واعية تماماً لمخاطر المستقبل، فقيمة الأراضي سوف تصبح لا شيء إذا فقدت الدولة نشاطها الاقتصادي، والعائد المالي يمكن أن يتحقق ليس بسحب المشروع وتحويله إلى إدارة حكومية فاسدة وفاشلة، وإنما بتعديل قانون الضريبة والتحكم في نسبة الاستقطاعات وفقاً للأهمية الاقتصادية للمشروع وتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

نحن نشفق على من سيتولى الإدارة العامة بعد الإدارة العامة الحالية، إذ سيسند كل طاقته لإطفاء حرائقها، وآخرها التأمين الصحي للمتقاعدين ومكافأة نهاية الخدمة، وخمس عام من ولاية مفوضي هيئة أسواق المال وتعديل قانون الـ B.O.T في صراع حول أهداف خاطئة، ولا عزاء للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية إذ لم يعد لوجوده مبرر.

تناول تقرير الشان قانون الـ B.O.T، حيث قال إنه كما هي العادة، هو ذلك الانفصال بين أهداف الاقتصاد الكلي، ومعظمها ما يتعلق بالاستدامة وبقاء البلد وليس مجرد النماء في المستقبل، وما بين الصراع حول من يأخذ (أماناً) على المدى القصير.

في قضايا الـ B.O.T، أو البناء والإدارة والتحويل، تعتبر حالة الكويت حالة فريدة، إذ يستحوذ سعر الأرض دون أدنى مبرر على غالبية تكلفة أي مشروع، وما لم تسلبه تكلفة الأرض بشكل مباشر، تسلبه بشكل غير مباشر من خلال ارتفاع مستوى الإيجارات ومعها الأجور، لذلك أصبحت بيئة العمل بيئة طاردة وفسادة، وأصبحت الهجرة إلى دول الجوار بسبب ارتفاع وكثرة الأراضي، وهي ظاهرة تتنامى، ومعها تفقد الدولة أموالاً مخصصة للاستثمار المباشر وتنفق نشاطاً اقتصادياً حقيقياً، ومعها وهو الأهم، فقدان فرص عمل مواطنيها.

والأرض في الكويت اكتسبت قيمة وأهمية عالية لسببين، الأول هو خاصية الاستحواذ غير النكبي لدى حكومات داخل الحكومة، مثل الدفاع والزراعة والنفط، ولو كانت هناك حكومة مركزية كقوة لضاعت حجم المتاح من الأراضي بقرار صحيح واحد.

والثاني هو مزيج من إنفاق غير حكيم يخلق نشاطاً اقتصادياً غير مستدام وغير نافع ومعه مضاربة ضارة على الأراضي، واحتكار مقصود يعارض خفض أسعار الأراضي.

لذلك تتحول مشروعات الـ B.O.T إلى صراع على الأراضي، وإلى حوار لاحق حول استحقاقاتها وإجراءات تمديد عقودها أو إعادة الدولة، وكله حول البعد المالي، في وقت تسيء فيه الحكومة استخدام حصيلة استبدال أصل النفط بالنقد في تبني واحدة من أسوأ السياسات المالية في العالم.

30,5 مليار دينار الإيرادات النفطية المحتملة للسنة المالية 2014/2015

قد لا يصدق - فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة للسنة المالية الحالية بمجموعها، نحو 30,5 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 11,7 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 2,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية وفقاً لمستوى التحصيل الفعلي للسنة المالية الفائتة وليس ذلك المقدّر بالموازنة الحالية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 32,7 مليار دينار.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات المعدلة البالغة نحو 21,8 مليار دينار، وإذا افترضنا توفيراً بحدود 7,9 أسوة بالسنة المالية 2013/2014، قد تبلغ جملة المصروفات الفعلية نحو 19,8 مليار دينار، وعليه، فمن المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2014/2015 فائضاً، يراوح قيمته ما بين 13 - 14 مليار دينار، وذلك إن تحقق فستكون السنة المالية السادسة عشرة على التوالي، التي تحقق فائضاً ويفترض أن تكون الكويت قد حققت فائضاً فعلياً، عن السنة المالية 2013/2014، بحدود 13 مليار دينار، ونظراً لضعف وعيد التضخم بان استبدال أصل النفط بأصل نقدي لا يعتبر فائضاً في علم المالية العامة، ولكننا نستعير المصطلح وهي استعارة خاطئة، فالفاصل في علم المالية العامة هو ذلك الناتج من زيادة الإيرادات الضريبية على النشاط الاقتصادي عن مستوى المصروفات العامة، وهي حالة قابلة للاستدامة.

قال تقرير الشان الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاء شهر يونيو 2014، انتهى الربع الأول من السنة المالية الحالية 2014/2015، وظل معدل سعر برميل النفط الكويتي، فوق حاجز الـ 100 دولار، للشهر الثاني عشر على التوالي، أي منذ شهر يوليو 2013، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يونيو، نحو 106,3 دولار للبرميل، وهو يزيد بنحو 31,3 دولار للبرميل، أي بما نسبته نحو 41,7٪، عن الحالية والبالغ 75 دولار للبرميل.

وذكر التقرير أن معدل شهر يونيو 2013/2014 من السنة المالية الفائتة كان قد بلغ نحو 99,8 دولار للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2014، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 103,5 دولار، والارتفاع الأخير في سعر برميل النفط حاد لأسباب جيوسياسية مستجدة، إذ أثار ظهور داعش المفاجئ وسيطرته السريعة على ربع أراضي العراق، ومخاوف حول إمدادات النفط العراقي البالغة صادراته نحو 3 مليون برميل يومياً دون احتساب نفط كردستان، والأمر الاستثنائي هو وحدة المواقف المتعارضة في الإقليم والعالم ضد داعش.

يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر يونيو، بما قيمته نحو 2,6 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما - وهو افتراض،

بورصة دبي أكبر الخاسرين في يونيو بـ 23٪ ثم قطر بـ 16٪ «المركز»: أسوأ أداء لأسواق المنطقة منذ سنوات

وكانت أسواق الإمارات وقطر قد شهدت ارتفاعاً كبيراً منذ شهر يونيو السنة الماضية مع تدفق مليارات الدولارات إلى أسواق البلدين، ومع إعلان مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال عن إعطائهما وضعياً وضعياً إيجابياً.

وارتفعت سوق دبي بنسبة 67٪ بعد الإعلان عن تضمينها في المؤشر في يونيو 2013، بينما ارتفعت سوق أبوظبي وسوق قطر بنسبة 28٪ و24٪ على التوالي.

وبعد قرار تضمين الأسواق في المؤشر الشهر الماضي، أصبحت عرضة للبيع للحصول على الأرباح والمضاربة، ما أدى إلى الهبوط في قيم المؤشرات.

واجهت سوق دبي أول ربع سنة من الأداء السلبي في سنتين، حيث تراجع المؤشر بنسبة 11٪. كذلك شهدت أبوظبي وقطر تراجعاً ربع سنوي بنسبة 7٪ و1,6٪ على التوالي، وانخفض حجم التداول والقيمة المتداولة في الأسواق الـ 3 جميعها في يونيو، وكان الانخفاض في حجم التداول في سوق قطر 29٪، بينما بلغ التراجع في القيمة المتداولة في أبوظبي أكثر من 78٪.

وكان على سوق دبي أيضاً التكيف مع نتائج شركة أربابتك، إحدى أكبر شركات التطوير في المنطقة، والتي شهدت انخفاضاً هائلاً في أسعار أسهمها، إذ إن استراتيجية الشركة الجديدة القائمة على تنفيذ مشاريع أكثر مخاطرة وأكثر تعقيداً جعلت المستثمرين يتقارون بها.

كما استقال الرئيس التنفيذي للشركة حسن اسميك بشكل مفاجئ في شهر يونيو، وسرت شائعات حول إنهاء خدمات الموظفين وخسارة الدعم الحكومي، ما أثر على المستثمرين وجعلهم يتقارون الاستثمار في الشركة، مما أدى إلى الانخفاض الحاد حيث هبط سعر سهم الشركة من 6,7 دراهم في نهاية مايو إلى 2,61 درهم في نهاية يونيو، أي بانخفاض بلغ 61٪. وكذلك يمكن أن تكون سوق دبي العقارية تمر بمرحلة ارتفاع كبير في الأسعار، حيث أصدر المصرف المركزي الإماراتي تحذيراً من الارتفاع الحاد في أسعار العقار.

أصدر المركز المالي الكويتي (المركز) تقريره الشهري عن دراسات الأسواق والذي تناول فيه دراسة وتحليل أداء أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأسواق الأسهم العالمية، وقال فيه أن أسواق الخليج أنهت بهذا الشهر أسوأ ربع سنة لها منذ سنوات عديدة، وأغلقت جميع مؤشرات المنطقة تقريباً الشهر بأداء سلبي، وكان أكبر الخاسرين مؤشرات كل من قطر بـ 16٪ والإمارات (أبوظبي) 13٪، ودبي 23٪، مع قيام المستثمرين في أسواق كلا البلدين بالبيع للحصول على الأرباح الموزعة.

وكان التراجع في شهر يونيو في سوق دبي أكبر تراجع شهري منذ نوفمبر 2008.

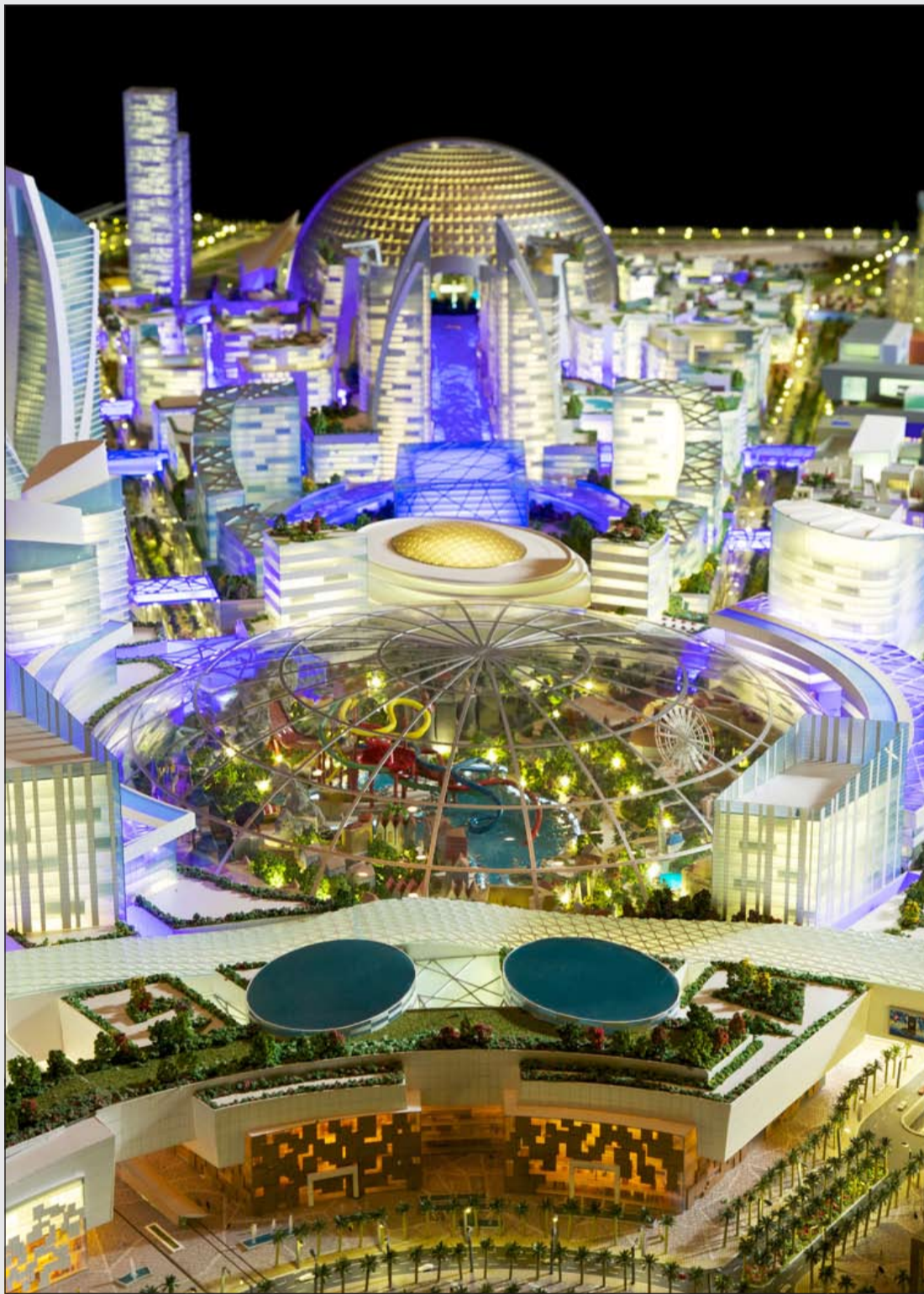
وكان مؤشر سلطنة عمان هو المؤشر الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي حقق أداء إيجابياً في شهر يونيو، ويعائد بلغ 2,2٪، وتراجع حجم التداول والقيمة المتداولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 14٪ و36٪ على التوالي.

وسجل مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجية تراجعاً بنسبة 7,4٪ في شهر يونيو وأغلق عند 128 نقطة، بينما حققت الأسواق العالمية نتائج مختلطة في يونيو، حيث نما مؤشر ستاندرد آند بورز 500 ومؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال العالمي بنسبة 1,9٪ و1,6٪ على التوالي، بينما تراجع مؤشرا مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للأسواق الناشئة والأسواق الحدودية بنسبة 0,7٪ و0,1٪ على التوالي.

كما تراجعت أسواق الإمارات العربية المتحدة وقطر في يونيو بسبب انخفاض أسعار الأسهم نتيجة فقاعات المضاربة.

وتفاقت المشكلة بفعل التوتر عبر الحدود وقفرو النشاط خلال شهر رمضان المبارك، ما أدى إلى تراجع حجم المشتريات الجديدة. وعلى الرغم من الانخفاض، يدعى مدير الصناديق بان الثقة في السوق لاتزال قوية حيث إن الخسائر لم تكن ناتجة عن أخبار اقتصادية سلبية.

دبي تطلق أكبر مول بالعالم



أطلق نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مشروع «مول العالم» أكبر مركز تسوق من نوعه في العالم والذي سيكون عبارة عن مدينة مكيفة بالكامل ومقامة على مساحات تتجاوز 48 مليون قدم مربعة على شارع الشيخ زايد بدبي حيث يتصل بمول العالم الذي يضم 8 ملايين قدم مربعة من مساحات التسوق القابلة للزيادة لأكثر حديقة ألعاب داخلية في العالم تغطيها قبة واحدة يمكن فتحها خلال الشتاء، ومناطق للمسرح والفجاليات الثقافية، ومناطق للسياحة العلاجية، وأكثر من 20 ألف غرفة فندقية. والمول مجهز لاستقبال 180 مليون زائر سنوياً.

وقال آل مكتوم أثناء إطلاقه للمشروع الجديد إن نسبة النمو المتسارعة في قطاعات التجزئة والسياحة العائلية تحتم علينا الاستعداد مبكراً للمستقبل. وأضاف «علماً قبل فترة أننا نريد أن تكون العاصمة الاقتصادية والسياحية والثقافية الملياري نسمة يعيشون حولنا، ونحن جادون في تنفيذ رؤيتنا».

هذا، ويتصل مشروع مول العالم الذي تطوره دبي القابضة مع مدينة متكاملة يمكن للزائر أن يقضي فيها أسبوعاً كاملاً بدون مغادرتها وبدون الحاجة لاستخدام سيارته، حيث سيتم تغطية وتكييف جميع ممرات المشاة التي تتصل مع المول والتي يبلغ أطولها أكثر من 7 كيلومترات ويمكن فتحها خلال فصل الشتاء، وتربط الممرات المتصلة بالمول من فنادق وممشى للتسوق ومنتجعات صحية بالإضافة

لأكبر منتزه عائلي ترفيهي داخلي تغطيه قبة واحدة يمكن أيضاً فتحها خلال الشتاء لتشكل القبة إحدى عجائب مشروع مول العالم. هذا وسيضم مول العالم أكبر مساحات للتجزئة على مستوى العالم وسيربط مع أكثر من 100 منشأة فندقية تضم 20 ألف غرفة فندقية، كما تتصل جميع المباني ضمن المشروع بشبكة طرق حديثة صديقة للبيئة على جانبيها محال تجارية ومطاعم متنوعة. كما يضم المشروع الجديد مناطق ضخمة للاحتفالات والعروض المسرحية وإقامة الفعاليات خلال المناسبات الوطنية تتصل بالمول، وتم تصميم المشروع ليضم أجمل ما أبدعه الإنسان في مختلف دول العالم أيضاً، حيث يضم المشروع مناطق تسوق على غرار «أوكسفورد» و«رودايو دراييف».

كما يتصل بمول العالم منطقة تم تخصيصها للسياحة العلاجية والرعاية الصحية.